مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد11/ العـدد: 01 (2023)، ص: 925-936

التجربة التّنموية بماليزيا ما بين الخصوصية والانفتاح على العالم"مقاربة إسلامية "

The development experience in Malaysia between privacy and openness to the world "an Islamic approach"

حمود سعيدة[1]،

[1]جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، hamoud.saida.16@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/02 تاريخ القبول: 2023/02/21 تاريخ النشر: 2023/03/05

ملخص:

اثبتت التجربة التنموية بماليزيا نجاحها، بتبنيها للمقاربة الاسلامية بروح تقدمية متطورة ، فالمرونة التي تميزت بها في المزاوجة بين ما هو ديني عقائدي ملتزم وبين انفتاحها على العالم وانتهاج سياسة المعايشة بين مواطنيها كونها تحوي مزيج عرقي متعدد، اضافة إلى تمسكها بالخصوصية التاريخية والثقافية والاجتماعية في ظل نطام العولمة، هذا التميز في النجاح السياسة التنموية كان تحت القيادة الرشيدة للمحمد مهاتير الأب الروحي للماليزيين شعبا ودولة وفكرا الذي اعتمد على نموذج التنمية الشاملة وفق مقاربة اسلامية نتعرف على محدداتها و عوامل نجاحها غي هذا المقال.

كلمات مفتاحية: التّنمية، المحدّدات التّنموية الخصوصيّة، النّموذج الماليزي.

Abstract:

The development experience in Malaysia has proven its success by adopting the Islamic approach in a progressive and developed spirit. Globalization, this distinction in the success of the development policy was under the wise leadership of Muhammad Mahathir, the spiritual father of the Malaysian people, state and ideology, who relied on the comprehensive

development model according to an Islamic approach. We learn about its determinants and success factors in this article.
Keywords: Development, specific developmental determinants, the Malaysian model.

***المؤلف المرسل: د.** سعيدة حمود.

1. مقدمة

تعدّ التّجربة الماليزية من التّجارب التّنموية الجديرة بالاهتمام والدّراسة لما حقّقته من نجاحات كبيرة لتكريس وتحقيق النّمو السّياسي والاجتماعي، وهذا في وقت كانت تعاني فيه الدول النامية التخلف والجمود، وتعدّ ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة حقّقت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التّنمية البشرية والاقتصادية حيث أصبحت الدّولة الصّناعية الأولى في العالم الإسلامي، ولذلك وجب دراسة النّموذج التّنموي الماليزي نظرا للنّجاح والتّقدّم الذي حقّقته في فترة وجيزة بعد الاستقلال وتُعتبر من الدّول التي تبنّت النّموذج الإسلامي في زمن العولمة من خلال تركيزها على مبادئ الانفتاح على العالم الخارجي مع إسقاط مبادئه وفق ما يتلاءم مع الخصوصية الثّقافية والاجتماعية للمجتمع الماليزي.

وفق هذا المنظور نودّ التّطرّق لهذا النّموذج في ثلاث عناصر رئيسية يضمّ كلّا منها عناوين وعناصر جزئية مهمة،يتناول العنصر الأول المحدّدات التّنموية بماليزيا والتي تم عرضها وفق المنظور التّاريخي والذي بدوره يتجزأ لثلاث عناصر؛ أوّلها يتحدّث على تاريخ تكوين ماليزيا، والعنصر الثاني يتطرق لدخول الاسلام لماليزيا وكلا العنصرين يفسران التعدد العرقي بها؛ والذي نتناوله في العنصر الثالث.

نتحدّث في العنصر الرّئيسي الثّاني على المحددات النّظرية للتّنمية والتي ضمّت عنصرين أولهما هو المحدّدات النّظرية والتي تمثّلت في المقاربة الاسلامية

للتّنميّة، والمحدّد الثّاني مقاربة الانفتاح على العالم الخارجي مع المحافظة على الخصوصية التّاريخية والمجتمعية لماليزيا.

تلها المحدّدات الاقتصادية والتي تضمّنها العنصر الثالث والذي يتناول المؤشّرات التّنموية أوّلها التّعليم ثم مؤشّرات النّموالاقتصادي كالدّخل القومي وربطه بالجانب الاجتماعي والسّياسة الاجتماعية المعتمدة في ماليزيا ثمّ تطرّقنا للتجارة الخارجية ومجال الاستثمار الأجنبي.

أما العنصر الأخير وهو حوصلة النّموذج التّنموي الماليزي من حيثُ تقييم التّجربة التّنموية الماليزية.

2.المحدّدات التّنموية بماليزيا

يمكننا القول أن ماليزيا انتهجت نموذجا للتّنمية الشاملة، إذ نهضت في المجال الاقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة، واستطاعت التوفيق بين ثلاث اتّجاهات رئيسية، وهي في نفس الوقت تحدّيات تنموية وهي تندرج اختصارا في هذه الاتّجاهات الثّلاث:

الاتجّاه الأول:الاندماج في اقتصاديات العولمة.

الاتجاه الثاني: الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني، فتحوّل من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة، إلى أكبر الدّول المصدّرة للسّلع والتّقنية الصّناعية في منطقة جنوب شرقي أسيا.

الاتجّاه الثّالث:انتهاج سياسة توازن عرقي وسياسي دقيق في التعامل مع مكونات المجتمع.

ونستعرض في هذا العنصر أهم المحدّدات التي ساهمت في تحديد المعالم التنموية في ماليزيا وهي تنقسم لثلاث مطالب: المحدّد التّاريخي والمحدّد المقاربي أو النّظري الذي تبنّته ماليزيا في تنفيد خططها التّنموية، والمحدّد الاقتصادي الذي ينطوي على أهمّ المؤشّرات التّنموية.

1.2. المحدّدات التّاريخية:

1.1.2. تاريخ تكــوين دولـة ماليزيا

ماليزيا دولة إسلامية تبلغ مساحتها 329750 كلم^{2}يتراوح سكانها 27170000،وأغلب سكانها الهنود القدماء في منطقة شبه الجزيرة ملايو ثم تشكّلت على شكل ممالك،وتعتبر لانغاكوسوكا أولى هذه الممالك، ولقد سيطرت كمبوديا على الجزء الشّمالي من ماليزيا وأحكمت مملكة سفرجايا سيطرتها على ماليزيا حتى قرن 18 م، وفي عام 1786 استطاعت شركة هندية بريطانية إحكام سيطرتها على جزيرة بيانغ الماليزية وجعلها منطقة تجارية مهمّة،فبدأ من خلالها النّفوذ البريطاني بالتّوسع حتى سنة 1942، بعد الغزو الياباني لها، في سنة 1948 تم ضمّ المناطق الخاضعة للحكم البريطاني في شبه الجزيرة، وضُمّت تحت اتحاد سُمي باتحاد ملايو وتم بعدها ضمّ سنغافورة وصباح ساروك إلى اتحاد سُمي باتحاد ملايو وبذلك تأسّست دولة ماليزيا 1963، وانسحبت منه سنغافورا 1965.

تمكّنت القوات البريطانية من السيطرة على ملقا في 1824 وذلك بعد توقيع معاهدة مع هولندا تقضي بأنّ تقسيم أرخبيل ملايو بين البريطانيين والهولنديين، ولقد سعى جاهدا الجانب البريطاني لتحقيق الاتحاد بين بيانغ وسنغافورة وملقا،وتتحقّق لهم ذلك سنة 1826 وأصبحت وحدة إدارية وبذلك أسس البريطانيون مستوطنات المضائق التي أصبحت سنة 1867 مستعمرة تابعة للتّاج البريطاني.(عرب، 2000، الصفحات 146-147)

2.1.2. دخول الاسلام لماليزيا:

لقد تعدّدت نظرة الباحثين في تاريخ دخول الاسلام إلى ماليزيا،وحول من كان السّبب في وصول الإسلام إليها،فهناك من يقول عن طريق الهنود حيث" كان المسلمون وخاصّة أهل اليمن وعمّان يتاجرون مع شعوب الهند ويبتاعون منهم، وكان المسلمون يتّصفون بالأخلاق الحسنة الرّفيعة فلا خداع ولا تدليس،وتوطّدت العلاقات بينهم وبين تجار تلك الشّعوب وحصلت الثّقة المتبادلة بينهم وقد أسلم الهنود نتيجة ذلك، ثم حمل الكثير من التجار الهنود الدعوة الإسلامية إلى جيرانهم

الغير مسلمين، وقد سجّل التّاريخ وصول الإسلام إلى جزيرة سومطرة عام 674 أمّا الوصول الحقيقي إلى أرخبيل ملايو كان في عهد ملك السلطان قدح شاه الأعظم الذي أحب الإسلام واقتنع به وهذا في القرن 12م وقد أسلم جميع شعب ملايو الذي ينحدر منهم أغلب الشّعب الماليزي " (مشعل، 2020)

وفي نهاية القرن السابع عشر قدم إلى الملايو العالم الشهير داود بن عبد الله الفطاني (نسبة إلى سلطنة فطاني والتي تقع في جنوب تايلاند اليوم(الذي تلقى العلم والتصوف في المدينة المنورة، ثم وصل إلى الملايو وأخذ ينشر الطريقة الشطارية، لتصبح الطريقة الأسرع والأوسع انتشاراً في جنوب شرق آسيا، خصوصاً أنه كان أول مفسر للقرآن باللغة الملاوية، وقد وضع 28 مؤلفاً في المواعظ والحديث والفقه. وقد واجه المستعمر الهولندي ثم البريطاني حركة انتشار الإسلام في المنطقة، من خلال الدفع بالإرساليات التبشيرية، وبذل الجهود لقطع الصلات بين الملايو والعرب؛ حيث تمت مراقبة وتقييد حركة المهاجرين القادمين الى الملايو من الهند أو جزيرة العرب.

ولكن هذه الممارسات والأفعال الاستعمارية لم تقابل بالاستسلام من قبل المسلمين الملايو، وإنما كان لها أثر عكسي؛ حيث دفعت بحركة بناء مدارس ومعاهد تحفيظ القرآن وتعليم أحكام الدين، وإنشاء المساجد والمصليات.

3.1.2. المزيج العرقي والسياسي:

اتّبعت ماليزيا نظام حكم يحاول الجمع بين التّنمية الاقتصادية الشّاملة والسّياسات الاقتصادية التي تُعزّز المشاركة العادلة لجميع الأعراق في ماليزيا، بحيث يُعتبرالمجتمع الماليزي خليط عرقي متعدّد يضمّالملاويين وهم السّكان الأصليين والهنود والعرب والصّينيين وحتى اليابانيين، فالمجتمع الماليزي يتكوّن من خليط صيني مالاوي بحيث "يمثل الملاويين 60% والصّينيون 25% والهنود 7% من إجمالي العدد السّكاني الذي قارب 27 مليون نسمة" (بصري، 2002، صفحة

29)، هذا التّعدّد لم يمنع من انتهاج المشاركة العادلة والدّيموقراطية بين أفراد المجتمع بخليطه العرقي، بل بالعكس ساعدها على تجنّب الصّراعات والخلافات بينها،وهذا بالرّغم من بقاء السّلطة بيد الملاويين.

فالمزيج العرقي الذي تتميّز به ماليزيا يُعتبرا تحديا سياسيا واجتماعيا للسّياسة الماليزية ،وفي هذا الإطار كانت جملة من التّحديات التي يطرحها التّمايز العرقي والتي استطاعت ماليزيا تجاوزه من خلال: (الماليزية، 2021)

- تأسيس دولة ماليزية متحّدة ذات مصير مشترك وهي دولة تنعم بالسّلام الداخلي والسّلام في حدودها وتعيش في توافق وشراكة عادلة متكاملة تضمّ الطّائفة العرقية الماليزية مع الولاء السياسي والإخلاص لماليزيا.

- إيجاد مجتمع ماليزي متقدّم وليبرالي من النّاحية النفسية، مجتمع لديه الثّقة بالنّفس والفخر الذي له مبرراته، وكذلك المجتمع يجب أن يكون مميزاً تحرمه شعوب الدول الأخرى.

- تطوير مجتمع ديموقراطي ناضج يُعد نموذجاً للعديد من الدول النامية.

- تأسيس مجتمع أخلاقي لديه قيم دينية وروحية قوية.

- تأسيس مجتمع ليبرالي متسامح ينعم فيه كافة الماليزيين على اختلاف ألوانهم وعقائدهم بحرية ممارسة عاداتهم وثقافاتهم ومعتقداتهم الدينية، وعلى الرغم من كل ذلك ينتمون جميعاً إلى دولة واحدة.

- تأسيس مجتمع علمي تقدمي يدعم الإبداع لا يقتصر دوره فقط على استهلاك التكنولوجيا.

- تأسيس مجتمع يهتم بالثقافات المتعددة تأتي فيه المصالح الجماعية قبل الفردية.

- تأسيس مجتمع ينعم بالعدالة الاقتصادية فيه مساواة في توزيع الثروات وشراكة كاملة في التقدم الاقتصادي.

- تأسيس مجتمع ينعم بالرخاء حيث يكون الاقتصاد منتعشاً حيوياً صامداً وله القدرة على المنافسة.

و الجدول التالي يوضح التفاوت العددي لمختلف الديانات المتواجدة بماليزيا و التي هي تحدي مهم إلى جانت التعدد العرقي

جدول رقم (01) يوضح توزيع سكان ماليزيا حسب الديانة 2013

الدين	النسبة المئوية
إسلام	% 61.3
بوذية	%19.3
مسيحية	%9.2
هندوسية	%6.8
كنفوشسية طاوية قبلية وغيرها	%1.3
غير معروف	%1.0
لا دين	%0.7
ديانات اخرى	%0.4

المصدر، ادارة الاحصاءات ماليزيا 2014 نقلا من

موقع

http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=F

وهذه التحديات تم مواجهتها بسن قوانين قائمة على العدالة والمساواة بين افراد المجتمع الماليزي بأعراقه المتعددة و دياناته المتفاوتة بحيثوبموجب المادة (28) من الدستور الاتحادي، ينبغي ألا يكون هناك أي تمييز على أساس الدين أو العرق أو الأصل أو مكان الولادة أو نوع الجنس ضد أي مواطن .

2.2.المحدّدات الخاصّة بالمقاربة النّظرية للتّنمية بماليزيا:

1.2.2. المقاربة الاسلامية للتّنمية :

"إننا نعتبر أنفسنا في ماليزيا كأسلافنا المسلمين إبّان العصر الذهبي، لدينا رؤية ومنهج أصيل ينسجم مع روح وجوهر الإسلام؛ لذلك كان لابد أن نبدأ أولًا بتحقيق النّمو من خلال تطبيق مبدأ المساواة بين جميع الفئات والعمل على زيادة الناتج المحلي، وهو ما قُوبلَ برفض الغرب لنا كونه -أي الغرب- لديه إيمانٌ راسخ بأن البقاء فقط للأقوى وأن الثراء من نصيب الأغنياء على حساب الفقراء" تلك كانت عبارات محمد مهاتير صانع النهضة الماليزية ورائد التنمية في ماليزيا ورئيس وزراءها منذ عام 1981، كما يرجع المهتمين بالنموذج التنموي الماليزي أن عوامل نجاح النهضة ماليزية ترجع أيضا لما طرحه أنور ابراهيم رئيس حركة الشباب المسلم الماليزي سنة 1982 مما أضفى البعد الديني على الخطط التنموية في ماليزيا.

تشكل ماليزيا قاعدة غنية بالمفاهيم الإسلامية للتنمية، وهي مفاهيم تختلف في تصوراتها للحياة عن المفاهيم الإسلامية كما هي مبسوطة في دول العالم الإسلامي الأخرى. فالأنموذج الماليزي يتميز بأنه عملي، وفلسفته تقوم على منطق الأخذ والعطاء. وهذا ما يؤدي إلى إغناء هذه التجربة بالممارسة اليومية للتنمية في إطارها الإسلامي، ويستدعي منها الاستفادة من الأخطاء والفشل والتعثر، ومن ثم البحث عن كل ما هو إيجابي ومفيد وصالح للمجتمع الماليزي .أما التنمية في أطهارها الإسلامي، كما هو عليه الأمر في دول العالم الإسلامي الأخرى، فقد ظلت حبيسة النظريات والرؤى الضيقة، وهو ما حدا بمهاتير محمد إلى الاعتراف بأن البلدان العربية التي حلت فيها الأفكار الاشتراكية والشيوعية محل الإسلام والقيم الروحية، تم فيها تخفيض عدد المساجد والمدارس الدينية ولم يعد اسم الله يذكر، ولم يؤد بهم هناك إلى رفض التنمية في إطارها الإسلامي فحسب، بل إلى رفض الإسلام صراحة، وينادونا بأفكار مناقضة وفوضوية، في الوقت الذي نلفي فيه أن القيم الروحية يمنكن أن تساعد المسلمين على الصمود أمام الماديين، والحصول على السعادة أيضا (محمد، 2004 صفحة 115)

وبحسب ما يورده الدكتور محمد فايز فرحات في كتابه "الإسلام الحضاري النموذج الماليزي"، فإن الطلبة الماليزيين الذين درسوا في مراكز الثقافة الإسلامية في الشرق الأوسط شكلوا، بعد رجوعهم إلى وطنهم، البذرة الأولى لجماعات الإسلام السياسي، خصوصاً أن هؤلاء احتكوا في البلاد التي درسوا فيها بجماعة الإخوان المسلمين وتعرّفوا على أدبياتها وكتبها الأصلية، ونقلوا أفكارها إلى ماليزيا .والحزب الإسلامي "باس"، بقيادة الشيخ عبد الهادي أوانج، هو الفصيل الأكثر انتماء إلى الإسلام السياسي في ماليزيا. فهو يشارك بشكل فعال في الحياة السياسية، واستطاع أن يسيطر على بعض الولايات، ومن أهمها ولاية كلنتان." (يسري، 2020، صفحة 56).

2.2.2. الانفتاح على العالم مع الحفاظ على الخصوصية:

لقد انطلقت المقاربة التنموية لتيار الإسلامي من خلال مبدأ استعارة المفاهيم التحديث والعولمة بمفهومها التوسعي يكن أساس هذه الاستعارة الانطلاق من خصوصية المجتمع الماليزي فلكون الغالبية العظمى من المسلمين والباقي مزيج بين الهنود والصِّينيين وبعض الأعراق الأخرى "إن المنهج الماليزي تجاه العولمة يقوم على أساس أن إيقاع العولمة في ماليزيا تحدده ماليزيا ذاتها بناءا على ظروفها وأولوياتها، مؤكدا أن العولمة المطلقة ستؤدي الاضطراب والفوضى" (طيفور، 2015، صفحة 59)، وتفعيلا للمقاربة الدينية للاقتصاد الإسلامي طرح محمد مهاتير عدة إجراءات منها :

- تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بموجب القانون المصرفي الإسلامي سنة 1983 الذي تعد مدخرات عملاءه قروضا حسنة للبنك لا يتقاضون عليها أي فوائد ثابتة.
- إنشاء العديد من شركات التأمين الإسلامية بموجب قانون التكافل 1984.
- تعديل قانون العقوبات مما يتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- إدخال مادة الثقافة الدينية كمادة إجبارية في المدارس والجامعات.

- إنشاء جهاز استشاري إسلامي لتقديم الرأي للحكومة فيما يتعلق بالمسائل الدينية

3.2. المحدّدات الاقتصادية الماليزية

1.3.2. التّعليم :

يحتل التعليم في ماليزيا موقع الصّدارة، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى القيم الأَسيوية التي تُعلي من شأن التّعليم وتعظّمه، فضلاً عن أن التعليم هو ركيزة التطور والتقدم، فقد أدركت القيادات الماليزية عقب لاستقلال أهمية التعليم، ويظهر ذلك باهتمامها الذي يبدأ بمرحلة ما قبل المدرسة وفي عام 2004، بحيث وضعت وزارة التعليم برنامجاً خاصاً لمرحلة ما قبل المدرسة في جميع المدارس الوطنية للتعليم الخاص. وفي عام 2007، شُرع في تنفيذ 32 برنامجاً خاصاً للتعليم المندمج للأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم في المدارس العادية. وفي عام 2008 ، شرعت وزارة التعليم في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة، بدلاءمن برنامج خاص بإعاقة واحدة فقط في السنوات السابقة. وحصل معلمو ا مدارس التعليم الخاص على بدل قدره 75 دولاراً (250 رينغت ماليزي) شهرياً كحافز. وحصل الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة من وزارة الرعاية الاجتماعية على بدل قدره 50 رينغت ماليزي شهرياً منذ عام 2005. وابتداءً من عام 2009، رُفعت قيمة البدل إلى 45دولار اً 150)رينغت ماليزي) شهرياً.

والمتتبع للسياسة التعليمية لماليزيا يجد انها ورثت ماليزيا السياسة التعليمية البريطانية، ومع بوادر إعلان الاستقلال شرعت ماليزيا في الإعداد لنظام تعليمي. وكانت البداية مع "تقرير رزاق "1956"والذي أصبح أساس السياسة التعليمية حتى يومنا هذا،فماليزيا من بين الدّول التي سعت إلى تطوير رأسمالها الفكري من خلال إرساء منظومة تعليمية ذات جودة عالية والتركيز على العلوم الدقيقة والتكنولوجية بدرجة كبيرة تماشيا مع الثورة الرقمية والمعلوماتية التي

يعيشها العالم ككل وبالتالي فقد أخذت على عاتقها إنشاء مؤسسات ومعاهد عالمية متخصصة في النهوض بهذا المجال، وأرست دعائم مختلفة لتنويع المهارات واستثمار القدرات والطاقات الإبداعية والفكرية سواء فيما تعلق بالطلبة الماليزيين أو الأجانب، فقد فتحت باب الاستثمار على مصراعيه وأصبحت جامعاتها من بين أكثر الجامعات العالمية إقبالا من قبل الطلبة.

قد كانت ماليزيا من الدول السباقة التي ادخلت المعلوماتية إلى مناهج التعليم سنة 1989 "فقد كانت في هذه الفترة لديها بنية تحتية متطورة في مجال الاتصالات تجاوز عدد المشتركين بالأنترنت 50% من مجموع السكان وهو من أعلى المعدلات العالمية وتعتبر الاتصالات التلفونية في غاية التنافسية وهي من الاقل تكلفة في العالم " (حسيني، 2008، صفحة 375)

وتُظهرالاحصائيات أنّ ما تنفقه ماليزيا على التّعليم يبلغ عادة نحو ثلاثة أضعاف ما يُنفَق على الجيش والدفاع، وعلى سبيل المثال "بلغت ميزانية التعليم لسنة 2007 نحو 34.33 مليار رنغت -3.1 رنغت ماليزي تساوي دولارا واحدا- أي حوالي 10.1 مليارات دولار، فيما بلغ الإنفاق على الدفاع والجيش نحو 13.36 مليار رنغت أي حوالي 3.93 مليارات دولار،بينما بلغت ميزانية التعليم لسنة 2011 نحو 40.13 مليار رنغت أي حوالي 13 مليار دولار، فيما بلغ الإنفاق على الدفاع والجيش نحو 14.04 مليار رنغت أي حوالي 4.56 مليار دولار" (السيد، 2006، الصفحات 82-83)

2.3.2. النّمو الاقتصادي والرّفاهية الاجتماعية :

الجدول التالي رقم (02) يوضح المؤشرات الاقتصادية لسنتي 2018-2019

المؤشرات	2018	2019
السكان	32.4مليون نسمة	33 مليون نسمة
الناتج القومي المحلي	1431.4مليار رنغت	31.530.3مليار رنغت

إجمالي الدخل القومي	معدل نمو 5.8%	معدل نمو 6.9%
القوى العاملة	15.3مليون نسمة	15.6مليون نسمة
معدل البطالة	3.3%	3.3%
مجموع الصادرات	998.3مليار رنغت	2.36بليون رنغت
مجموع الواردات	877.8مليار رنغت	199.1بليون دولار

المصدرتقرير الاقتصادي لهيئة التنمية الصناعية MIDAسنة 2020

يقول عالم الاستراتيجيات مرتضى زبوري الجزائري والمستشار لدى الحكومة الكندية " إن العالم يعيش تحوّلات محورية عنوانها مرحلة " ما بعد الغرب" ، وأوضح بأن الحضارة في طريقها نحو مهدها الأصلي في دول الجنوب، ممثلة في الصين والعالم الإسلامي (ماليزيا، أندونيسيا، تركيا وإيران)، اللذين يسيطران حاليا على تسعين بالمائة من الإنتاج العالمي،هذه السيطرة على الانتاج العالمي كانت نتيجة لنّمو الملحوظ للناتج القومي، كان نتيجة خُطط تنموية انتهجتها ماليزيا لتحقيق التّنمية " فالخُطط خماسية " فالخُطة الماليزية السادسة (1991-1995) أدت إلى ارتفاع مساهمة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج إلى 2.5% بينما الخطة الماليزية السابعة (1996-2000)أدت إلى ارتفاع هذه المساهمة إلى 3.3%" (الفضيل، 2000، صفحة 45)، وهذا مقارنة بمعدل التضخّم " والذي وصل سنة 2007 " إلى 3.5 % بمجموع سكان 27.7مليون نسمة ، منهم من يعتبرون قوى عاملة ب11.7مليون قوة عمل وبمعدل بطالة يصل إلى 3.5% من مجموع القوى العاملة" (حسيني، 2008، صفحة 362).

جدول رقم 03:يوضح مؤشرات العمل بماليزيا بين سنتي 2022/2021

التاريخ	المؤشر	االرقام سابقة	ارقام حالية
2022 ديسمبر	معدل البطالة	3.60	3.60
2022 ديسمبر	العاطلون عن العمل	600.90الف	599.60الف
2022ديسمبر	الموظفين	16108.60الف	16130.40الف

ديسمبر 2022	معدل المشاركة	%69.80	%69.80
نوفمبر 2022	الاجور في الصناعة	3395.00في شهر	3386.00 في شهر
ديسمبر2022	عدد السكان	32.73مليون	32.60مليون
ديسمبر2021	الاجور	2933.00	3037.00

المصدر ارقام متوفرة على موقع الوزاريhttps://ar.tradingeconomics.com/malaysia/indicators

على الصّعيد الاجتماعي نجد بعض المشكلات الاجتماعية في تزايد منها "تزايد أعداد كبار السن، حيث تعانى ماليزيا من مشكلة ديمغرافية وهى مشكلة ازدياد نسبة كبار السن، مع تناقص نسب الشباب، فبحلول عام 2020 ستصبح ماليزيا مجتمع شائخ، حيث ستبلغ نسبة كبار السن فيها الذين يتعدون الستين عاماً أكثر من 9.5%، وهذه النسبة بالتأكيد ليست بخطورة النسب المتوقعة في المجتمع الأمريكي أو السنغافوري على سبيل المثال، لكنها بالتأكيد نسب لابد من الوقوف عندها وتأمل كيف تتعامل الحكومات الماليزية مع هذا الأمر، فلم تستطع الدولة الماليزية أن تغض الطرف عن هذه المشكلة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، ففي عام 1995 تم تبنى السياسة الوطنية لكبار السن (NationalPolicy for OlderPersons) وتماشياً مع هذه السياسة تم انشاء المجلس الاستشاري لكبار السن تحت اشراف ادارة الرفاهة الاجتماعية بوزارة المرأة والأسرة، للتعامل مع هذه المشكلة وتخفيف أثرها". **(**Caring, 2007, p. 7**)**، حينما نقارن هذه الإحصائيات بما حققته في سنوات سابقة نجد أن الإستراتيجية التنموية لماليزيا، أثبتت كفاءتها من خلال تحقيقها لمؤشرات النّمو بطريقة إيجابية.

أ- **برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا**: والذى يُقدم فرص جديدة للعمل المولد للدخل للفقراء، ويَعمل على زيادة الخدمات الموجّهة إلى المناطق الفقيرة ذات الأولوية لتحسين نوعية الحياة، وقد تمحورت سياسات القضاء على الفقر في النّقاط التالية:

- تطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل.
- إعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة.
- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر وإنشاء روابط مع المؤسسات المعنية بالتنمية والتطوير الريفي
- تشجيع المسلمين في الدولة على توجيه أموال الزكاة نحو صندوق جمع الزكاة القومي في مقابل تخفيض الضرائب عليهم.
- تقديم برامج لدعم الفقراء مثل برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا
- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة كالاتصالات السلكية واللاسلكية ومد الطرق وغيرها.
- سياسات دعم الأدوية المنقذة للحياة للفقراء ومجانية العلاج في العديد من الأمراض.
- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان كإقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وغيرها(سعيودة، 2012، صفحة 223).

ب-**برنامج أمانة اختيار ماليزيا:** هذا البرنامج هو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الوطنية من مختلف الولايات ويهدف إلى التقليل من الفقر المدقع عن طريق زيادة دخل الأسر الأكثر فقرا بتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، كما تقدم الحكومة قروض بدون فوائد للبرنامج من أجل تمويل مشروعاته للفقراء.

ج-**منح الإعانات المالية للفقراء**: قامت الحكومة الماليزية بمنح إعانات مالية للأفراد والأسر، كتقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130 و260 دولار أمريكي، لكل من يعول أسرة وغير قادر عن العمل بسبب الإعاقة أو كبر السن، وتنمية النشاطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية: حيث أسست الحكومة الماليزية صندوق لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الأسيوية،

وقامت بتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

د-تدعيم الأدوية التي يستهلكها الفقراء: اهتمت ماليزيا بالجانب الصحي وعلى اولوياتها الجانب الخصوبة والانجاب بحيث أقرت الحكومة السياسة الوطنية الخاصة بالصحة الإنجابية والتربية الاجتماعية في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 لتعزيز المعا رف لدى الأفراد وترسيخ الموقف الإيجابي إزاء الصحة الإنجابية والتربية الاجتماعية.

3.3.2. التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي:

لقد اتخذت ماليزيا خطوات لتعزيز التعاون الاقليمي وغير الاقليمي في مجال تحرير التجارة الخارجية،فلقد انضمت لمنتدى التعاون الاقتصادي الأسيوي والمحيط الهادي " الابيك" الذي تأسس عام 1989، تعتبر ماليزيا عضو قديم فيها.

كما أنها "وقعت اتفاقية الخاصة بالتكنولوجيا المعلومات والتزام بالبرتوكول الرابع والخامس من اتفاقية gats والخاص بالخدمات المالية والاتصالات وحددت ماليزيا تبعا لدلك 65% كتعريفة على البضائع والسّلع" (بصري، 2002، صفحة 18)

هذه الخطوات التي اتخذتها ماليزيا أدت الى تحسين الميزان التجاري والذي حقق فائضا "بلغ 12.6مليار دولار عام 1999، لكنه تراجع سنة 2000 إلى 8.4 مليار دولار نتيجة انخفاض فائض الميزان التجاري الذي ما لبث ان شهد تحسنا بعد ذلك"، وهذا التحسن يرجعه الخبراء الاقتصاديون إلى لجوء ماليزيا إلى فتح الاستثمار الخارجي والانفتاح الاقتصادي على السوق الدولية مع المحافظة على احقيتها بالملكية وبالتسيير، "فكل قطاعات الصّناعة الماليزية مفتوحة للاستثمار الأجنبي بحق تحقيق ما يسمى الانجاز التصديري واحتفظت ماليزيا في بعض القطاعات التصنيعية بملكية المشروعات الأجنبية 100%،خاصة صناعة التّصدير عالية

التكنولوجيا " (بصري، 2002، صفحة 18)، أما بالنّسبة لمتوسط الاستثمارات الأجنبية في ماليزيا منذ عام 1986 حتى عام 1996 بنسبة38,7%.

2. تقييم التّجربة الماليزية

يقول محمد مهاتير في موسوعته "لدينا مثل كل الامم نقاط ضعف كثيرة جدا، فشعبنا ليس خلاقا ومبدعا بدرجة كافية، وتدريبه وتشغيله متدني المستوى، يجب أن نكافح المحسوبية، ويجب مكافحة الفساد، والقضاء عليه، يجب تطوير وتحسين حكوماتنا ودولنا ومؤسساتنا، يجب أن نكون أكثر شفافية وصدقا، ليس فقط مع المستثمرين الأجانب وأصحاب البنوك الأجنبية الذين يريدون أن يجعلوا عالمنا يناسب احتياجاتهم ورغباتهم، نريد الشفافية والصدق مع حكوماتنا أيضا، ومع المستثمرين المحليين والبنوك، مع شعبنا أيضا " (طيفور، 2015 ،صفحة 286) .

إن القاموس الإنمائي الماليزي اعتمد على مبدأ الشفافية في كل شيء، الشفافية التي تجعل التحديات واضحة والاهداف أوضح ، لذلك فالاقتصاد الماليزي اعتمد على الذات في فهم تحديد مسيرته التنموية ،ولتحقيق مبادئ التنمية بماليزيا كان لزاما عليها مراعاة القطاع الاداري الذي يأخذ على عاتقه تكبير وتسير هذه المبادئ، هذا القطاع الذي حاز على رعاية ومراقبة الدولة والذي شهدتطوّر كبير وملحوظ منذ نيل البلاد استقلالها في عام 1957م؛ فعملت الحكومة على إصلاح نظام الخدمة المدنية، وإعادة تنظيم الجهاز الإداري، بالإضافة لإعادة هيكلة العمل في الوكالات المركزيّة والوزارات، واستخدام نهج بناء المؤسسات، كما تم تشكيل الوحدة الإدارية الماليزية ووحدة تخطيط القوى العاملة، وإنشاء العشرات من الشركات العامة والهيئات القانونيّة، وإدخال قانون الأخلاقيّات المدنية، وامتدت فترة إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية من عام 1966م واستمرت حتى عام 1981, إضافة إلى تسجيل زيادة غي مداخيل قدرها ثلاثة أضعاف من 1970 إلى 2002 وزيادة ستة أضعاف من 1970 إلى 2016، من متوسط دخل الأسرة الحقيقي الشهري البالغ 711 رينغيت ماليزي في 1970إلى 2.466 رينغيت ماليزي في 2002 إلى 4.538 رينغيت ماليزي

في 2016كأسر ماليزية شهدت دخولا أعلى على مر السنين، وكذلك فعل الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا.

المتتبّع للاقتصاد الماليزي يرى عدّة نقاط ساهمت في نجاح التّجربة التّنموية الماليزية نحصرها في العوامل التّالية:

- المناخ السياسي لدولة ماليزيا الذي يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.
- يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية.
- تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التجارب النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجربة فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرقي آسيا العشر المشتركة في "تجمع الأسيان" في العام 1995م على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل
- تعد النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية هي الأساس، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة، وبذلك ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
- انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من

أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات.
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية – الوسيطة -الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر محصلة لنجاح سياسات التنمية في ماليزيا والذي يمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.
- حقق النموذج الماليزي نتائج مبهرة على الصعيد التنموي الشامل، باعتماده على معاني الاختلاف والتواصل التي تحقق حتما التعايش وفق مبدأ الاندماج الثقافي للأعراق التي تكونها، وذلك لتجنب ما حصل من الأحداث الدامية سنة 1969.

4. قائمة المراجع:

1. الموقع الرسمى لرئاسة الوزراء الماليزية. (11 05, 2021). موقع رسمي لرئاسة الوزراء الماليزية . تاريخ الاسترداد 11 05, 2021، من http://www.pmo.gov.my/?menu=page&page=1898
2. باحثون عرب. (2000). الموسوعة العالمية (المجلد ط 2). السعودية: مؤسسة النشر العالمية.
3. حسين العلمي. (2012). دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة. (الصفحات 95-96). سطيف: جامعة فرحات عباس .
4. سارة سعيودة. (2012). دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا . 231. الجزائر.

5. سامية خرخاش ومحمد العيد حيتم. (2011). دراسة مقارنة لاستراتيجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا وتونس وإمكانية تطبيقها في الجزائر . استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة .

6. سعد ابراهيم كردية. (1997). ماليزيا للقاريء العربي (المجلد 01). لبنان: دار الرشاد.

7. طلال مشعل. (28 03, 2020). كيف دخل الاسلام إلى ماليزيا. http//mawdoo3.com.

8. عبد الحسين حسيني. (2008). التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة (المجلد 02). لبنان: الدار لعربية للعلوم ناشرون.

9. فاروق طيفور. (2015). لماذا تخلفت الجزائر وتقدمت ماليزيا (المجلد ط 1). الجزائر: دار الخلدونية.

10. محمد يسري. (20 12, 2020). ماليزيا كيف اصبحت دولة مسلمة نموذجا للتنمية والتحديث. https://raseef22.ne.

11. محمود عبد الفضيل. (2000). العرب والتجربة آسيوية، الدروس المستفادة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

12. هدى ميتكيس وحسن بصري. (2002). ماليزيا والعولمة. القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية جامعة القاهرة.

13. هدى ميتكيس، محمد السيد. (2006). رؤية مهاتير محمد للتنمية. القاهرة: جامعة القاهرة.

14. علي أحمد درج. (2015). لتجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا. بابل في العلوم الصرفة و التطبيقية، 3(مجلد63).

15. مهاتير بن محمد. (2004). موسوعة محضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا (المجلد 2). كوالامبور: دار الفكر.

المراجع الأجنبية:

.16 Caring, T. 5. (2007). social welfare policies and services for the elderly a country MALAYSIA. COLLABORATION OF SOCIAL WELFARE AND HEALTH SREVICES (p. 2). TOKYO: JAPAN HIGH LZVEL OFFICIALS MEETING.

.17 mohamed, m. (2001). the malysiancurrecy crisis : how and why it happene. kulalumpu: kulalumpurpelanduk publication.

.18 Vinod, G. (2012, 06 15). mahathir-will-never-33understand-democracy. ,avaliable at http://www.freemalaysiatoday.